تعريف المعتزلة الجسم

يجوز ان يكون مبداء للقبول والفعل باعتبار ما فيه من التعدد وقال المعتزلة الجسم هو الطويل العريض العميق اى الجسم ما يتاتى ان يفرض فيه طول وعرض

تعريف بعض اهل السنة

وعمق وقال بعض اصحابنا ممن اثبت كون الجسم مركبا من الاجزاء التى لا تتجزى الجسم هو المركب من الجوهرين فصاعدا قال المص لا شك ان حقيقة الجسم اظهر مما ذكر من التعريفات لان كل عاقل يعلم فى كل واحد من الاجسام المشاهدة كونه ذا حجم ومتحيزا وان كان لا يخطر بباله الزاوية فضلا عن تصور الزوايا القائمة على الوجه المذكور والطول والعرض والعمق والجزء الذى لا يتجزى فان ذلك من التصورات الغامضة التى لا يحصل الا للافراد قال الثانى فى اجزائه اه اقول البحث الثانى

اجزاء الجسم وانقسامه

فى اجزاء الجسم فنقول كل جسم اما مؤلف من اجزاء مختلفة الطباع كالحيوان او غير مختلفة الطباع كالسرير مثلا واما مفرد ولا شك ان الجسم المفرد اى الجسم الذى هو بسيط الطبع اى ليس فيه تركب قوى وطبايع كالماء قابل للقسمة فلا يخ اما ان يكون الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل فيه او لا يكون وعلى كل من التقديرين اما ان يكون الانقسامات متناهية او غير متناهية فهذه اربع احتمالات احدها كون الجسم المفرد مؤلفا من اجزاء متناهية صغار لا ينقسم اصلا اى لا كسرا ولا قطعا ولا وهما ولا فرضا وهو مذهب جمهور المتكلمين وقيل لا ينقسم وهما وفرضا وهو مذهب طائفة من القدماء وثانيها كون الجسم مركبا من اجزاء متناهية غير صغار لا ينقسم اصلا وهو ما التزمه بعض القدماء والنظام من متكلمى المعتزلة

وثالثها

وثالثها كونه غير متالف من اجزاء بل هو متصل فى نفسه كما هو عند الحس لكنه قابل لانقسامات متناهية وهو ما اختاره محمد الشهرستانى ورابعها كونه غير متالف من اجزاء بل هو متصل فى نفسه كما هو عند الحس لكنه قابل للانقسامات غير متناهية وهو ما ذهب اليه الحكماء حجة المتكلمين على الجزء الاول من مذهبهم

حجة المتكلمين

وهو ان الجسم الذى بسيط الطبع مؤلف من اجزاء بالفعل من وجوه الاول ان الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد لانه لو كان واحدا لقامت به وحدته وانقسمت الوحدة بانقسام الجسم لان انقسام المحل يقتضى انقسام الحال ولقائل ان يقول الوحدة من الامور الاعتبارية ليست بموجودة فى الاعيان حتى يلزم من انقسام الجسم انقسام الوحدة القائمة به من حيث هو متصل لا انقسام فيه فاذا انقسم بالفعل ينتفى الوحدة اى تبطل ولا ينقسم الثانى ان كل ما هو قابل للقسمة يتميز مقاطع اجزائه بخواص مختلفة فان مقطع كل جزء ممكن فرضه فى الجسم فهو موصوف بخاصية غير حاصلة فى الجزء الاخر فان مقطع النصف موصوف بالنصفية ولا يتصف بالنصفية الا هو وكذا مقطع الثلث والربع واذا كان لكل واحد من المقاطع الممكنة خاصة بالفعل وعند الحكماء

حجة الحكماء

ان الاختصاص بالخواص المختلفة يوجب حصول الانقسامات بالفعل لزم ان يكون الجسم منقسما بالفعل متعددا بتعدد تلك الخواص المختلفة ولقائل ان يقول ان ما هو قابل للقسمة عند فرض القسمة يستتبع خواص فرضية

Copyright © King Saud University